

قرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣١٨ لسنة ٢٠٠٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث :

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ :

وبعد موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢ :

قرر :

(المادة الأولى)

يُنشأ برئاسة مجلس الوزراء مجلس أعلى لحماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث

برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من السادة الوزراء الآتيين بعد :

وزير الدولة لشئون البيئة .

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية .

وزير التجارة والصناعة .

وزير الصحة .

وزير النقل .

وزير الزراعة واستصلاح الأراضى .

وزير السياحة .

وزير الدولة للتنمية المحلية .

وزير الموارد المائية والرى .

(المادة الثانية)

يختص المجلس باتخاذ كافة التدابير الازمة لحماية نهر النيل والمجاري المائية

من التلوث وله على وجه الخصوص ما يلى :

إعداد الاستراتيجية والسياسات الوطنية لحماية نهر النيل وفروعه من التلوث

بمشاركة الوزارات المعنية الممثلة في المجلس .

إنشاء برنامج قومي لعمل قاعدة بيانات عن نوعية مياه النيل وتحديث هذه البيانات

بصفة مستمرة .

وضع آلية لتبادل بيانات الرصد الخاصة بنوعية مياه النيل بين الجهات المعنية

وتعظيم الاستفادة من هذه البيانات عند إعداد التقارير الخاصة بالبيئة والصحة والرى وغيرها .

مراجعة خطط عمل الوزارات المعنية والمشروعات التي تقوم بها للحد من تلوث نهر النيل

واعتماد التقارير المقدمة منها في هذا الشأن .

توفير الاعتمادات الازمة لتمويل المشروعات التي يتم الموافقة عليها

لإيقاف الصرف الصحى والصناعى على نهر النيل وفروعه .

إعداد برنامج قومي تشارك فيه الوزارات المعنية بغرض توعية المواطنين بأهمية مياه الشرب

وترشيد استهلاكها وتغيير سلوكياتهم الخاصة بالتعامل مع نهر النيل وفروعه .

(المادة الثالثة)

ينعقد المجلس مرة كل ثلاثة شهور على الأقل لمتابعة أحوال النهر و موقف تنفيذ الخطط

والبرامج المعتمدة .

(المادة الرابعة)

يكون وزير الموارد المائية والرى مقرراً للمجلس ويرأس الأمانة الفنية له ،

على أن تضم الأمانة الفنية ممثلين من شاغلى الدرجة المتاحة للوزارات الممثلة في المجلس الأعلى

لحماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث ويصدر بتشكيلها قرار من وزير الموارد المائية والرى .

(المادة الخامسة)

تسلى الأمانة الفنية للمجلس الأعلى لحماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث

المهام التالية :

- ١ - إعداد جدول الأعمال للموضوعات المقرر عرضها على المجلس والتنسيق بين الجهات المعنية لاقتراح المواعيد المقررة لانعقاد المجلس .
- ٢ - عرض مقترنات للتشريعات الجديدة والتعديلات المطلوبة للتشريعات القائمة اللازمة لدعم حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث .
- ٣ - متابعة تنفيذ خطط العمل وأدوات تنفيذها وفق جدول زمني وتحديد المسؤول عن التنفيذ .
- ٤ - تقديم الدعم الفني لكافية الجهات ذات الصلة بما يكفل حماية نهر النيل وفروعه وباقى المجاري المائية من التلوث .
- ٥ - متابعة تنفيذ ما يصدره المجلس من قرارات وعرض ما يتم بصفة دورية على المجلس .

(المادة السادسة)

يلغى ما يخالف هذا القرار من قرارات .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٧ رمضان سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ٧ سبتمبر سنة ٢٠٠٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف